مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
545-522 ص.ص : العدد العشرون ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

# تخضير الاقتصاد العراقي بالزراعة الرؤى النظرية وتوجهات السياسة العامة

# Greening the Iraqi economy with agriculture: Theoretical insights and policy directions

Nihaya Khalaf

Assistant Professor,

College of Law

Prince Sultan University, KSA

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

**مستخلص البحث**

يطمح العراق لتنويع اقتصاده للحد من الاعتماد على النفط الخام، لكن البلد يواجه أزمة أمن غذائي مع تزايد الاعتماد على الأغذية المستوردة لاساب تتعلق بالاوضاع السياسية والبيئية التي يعاني منها البلد. بالتركيز على الزراعة، فإن الاقتصاد الزراعي القائم على اساس الكفاف والذي كان ومازال مهيمنا معرض لخطر التهميش التدريجي. رغم ذلك، كان ولايزال للبرامج والسياسات الحكومية أثر محدود في معالجة هذه المشكلة. بينما الجهود السابقة والحالية للحكومات العراقية المتعاقبة تعامل الزراعة كمسألة إنمائية بحتة، على المستوى العالمي اليوم، نشهد تحولا في مفهوم التخطيط العام واسسه الفلسفية. فالنهج باتجاه الاعمال الزراعية التجارية (Agribusiness) من خلال تركيز برنامج التحول الذي يمكن القول بانه ابتدا مع تبني الاقتصاد الأخضر (The transition to a Green Economy) والذي يتمحور حول دور الأعمال التجارية في الزراعة. لذا في ضوء هذا التحول في السياسة العالمية، السؤال الذي يطرحه البحث هو ماهي الخيارات المتوفرة لتنمية زراعية لبلد عانى ويعاني من حروب وصراعات لمايزيد عن اربع عقود متوالية، تحديدا ينظر البحث في امكانية أن يصبح الاقتصاد الزراعي الأخضر فرصة لكل العراقيين للاستفادة من التنمية والحد من البطالة. لتحقيق هدف الدراسة، يتبع البحث منهج تحليلي بالتركيز على نموذج زراعة الكفاف السائد في البلد ومتطلبات التحول للزراعة التجارية وفقا للمبادئ التوجيهية للاقتصاد الاخضر كأداة اساسية للاستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الاخضر، العراق ،الحق في التنمية المستدامة، الاقتصاد الزراعي الاخضر، مؤشرات النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية ، الامن الغذائي، زراعة الكفاف، الاعمال الزراعية التجارية، الاقتصاد الزراعي الاخضر.

## Abstract

Iraq aspires to diversify its economy to reduce dependence on oil, but the country is facing a food security crisis with increasing dependence on imported food due to the poor security

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
545-522 ص.ص : العدد العشرون ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

situation and the water crisis. Focusing on agriculture, the subsistence-based agricultural economy that was and is still dominant is at risk of gradual marginalization. Problems of water and resources scarcity, and lack of skilled agricultural labours, and the inadequacy of the local agricultural technology, all of these factors together have impede the growth of agriculture, and the governmental programs and policies have a limited impact on addressing these issues. While the current and earlier efforts of successive Iraqi governments treat the agriculture as a purely developmental issue, at the global level, we are witnessing a shift in the public planning and its philosophical foundations. The transition towards agribusiness which began with the adoption of the green economy is about the role of business in agriculture. Thus, the paper explores the available options for agricultural development and examines the potential of the green economy to foster inclusive development and reduce unemployment for all Iraqis. The methodology for the study will be analytical and theoretical in nature. This study will employ an analytical approach to examine the subsistence agricultural model and the requirements for thetransition to agribusiness in accordance with the guiding principles of the green economy.

**Keywords**: Green economy, Iraq, subsistence agriculture, agribusiness, the right to sustainable development, food security, climate change.

**المقدمة**

يطمح العراق لتنويع اقتصاده للحد من الاعتماد على النفط الخام. لكن هذا البلد يواجه أزمة أمن غذائي مع ازدياد عدد السكان وتزايد الاعتماد على الأغذية المستوردة بسبب سوء الاوضاع الامنية لاسيما بعد اجتياح داعش لمناطق زراعية واسعة في الشمال والوسط، هذا ناهيك عن ازمة المياه التي يعاني منها البلد. بالتركيز على الزراعة، فإن الاقتصاد الزراعي القائم على اساس الكفاف والذي كان مهيمنا في السايق معرض لخطر التهميش التدريجي. فمشاكل شحة

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المياه وندرة التمويل والدعم ، وقلة الايدي العاملة الزراعية الكفوءة رغم ارتفاع البطالة بشكل عام ، وعدم تطويرالتكنولوجيا الزراعية المحلية والتي تعد اساسية لزيادة الانتاج الزراعي ، كل هذه العوامل مجتمعة أعاقت تطور الزراعة في البلد. بالمقابل يفاقم التغير المناخي التحديات التي تواجه الزراعة في العراق اذ يعتمد هذا القطاع على الموارد الطبيعية ، فانه يواجه مخاطرالتصحر وارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط سقوط الأمطار، مما ادى إلى تدهور الزراعة وتفاقم الصراع. رغم ذلك كان ولايزال للبرامج والسياسات الحكومية أثر محدود في معالجة هذه المشاكل. لذا فالسؤال هو ماهي الخيارات المتوفرة لتنمية زراعية لبلد عانى ويعاني من حروب وصراعات لمايزيد عن اربع عقود متوالية، تحديدا النظرفي امكانية أن يصبح الاقتصاد الزراعي الأخضر فرصة لكل العراقيين للاستفادة من التنمية والحد من البطالة ونزع فتيل النزاع؟

عالميا، تصورالاهداف الانمائية للامم المتحدة لسنة 2030 سيما تلك الخاصة بالزراعة، رؤية للتنمية تقوم على اساس تحولا في الزراعة يضمن الأمن الغذائي ، والحق في التنمية المستدامة للجميع والتكيف مع تحديات التغير المناخي.[1] فالهدف الثاني في اجندة التنمية المستدامة كان القضاء على الجوع وضمان حصول جميع الناس، ولا سيما الفقراء على أغذية آمنة ومغذية وكافية على مدار السنة. في اقرارها لهذا الهدف،اكدت الاجندة على ضرورة "ضمان نظم مستدامة لإنتاج الأغذية وتنفيذ ممارسات زراعية مرنة تزيد من الإنتاجية والإنتاج ، مما يساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، التي تعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والطقس المتطرف والجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، والتي تعمل على تحسين الأراضي والتربة بشكل تدريج وذلك بحلول عام 2030".[2] لكن الاجندة اقرت ضرورة مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، بما في ذلك الفلاحين، من خلال الوصول الآمن والمتساوي إلى الأراضي، والموارد والمدخلات الإنتاجية الأخرى والمعارف والخدمات المالية والأسواق.

[1] في ايلول 2015 ،اقرت الدول الاعضاء في الامم المتحدة جدول اعمال التنمية المستدامة لعام 2030 والتي تتضمن 17 هدفا و 169 غاية و230 مؤشر. وتعد اجندة الامم المتحدة للتنمية بمثابة رؤية عالمية لتحقيق الازدهار ولتحويل العالم الى مسار مستدام. لتفاصيل اكثر انظر www.un.org/sustainabledevelopment/hunger/ .

[2] المصدر اعلاه.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

تكمن اهمية البحث في تناوله موضوع زراعة الاعمال كاحد الوسائل الاساسية التي تبناها الاقتصادالاخضر وبشكل مواز تسليطه الضوء على دور السياسات الحكومية والتشريعات في توجيه الأعمال الزراعية التجارية لخلق تحول اخضر مستدام. وذلك من خلال مناقشة الجوانب الاساسية للتحول والتي ساهمت في تعثرالقطاع الزراعي العراقي لعقود طويلة والتي يفترض ان تكون اليوم في صلب برنامج الحكومة العراقية لتحقيق الامن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج المحلي. لاسيما ان العراق قد التزم بأهداف التنمية المستدامة بما فيها الهدف الثاني في القضاء على الجوع وتحقيق الامن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة. الامر الذي تؤكده المادة 24 من الدستور العراقي لسنة 2005 بان "تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته ". كما ان الاستثمار والتحول لزراعة الاعمال يجد اساسه في المادة 25 من الدستوروالتي تؤكد التزام الدولة على تشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة وفق سياسات تشريعية متطورة.

إن المشاركة على مستوى الدولة في الإصلاحات الزراعية أمر أساسي فالتنمية الزراعية الهدف الاساسي لوزارة الزراعة وفقا لقانون الزراعة لسنة 1.2013 ويستلزم التحول إجراء إصلاحات في نظام المدخلات وزيادة مخططة في مجال ناتج السلع ذات الأولوية وتطوير نظم ما بعد الحصاد وتعزيز القيمة المضافة في سلسلة المنتجات. وكذلك من الناحية العملية، يتم التعامل مع الزراعة كمسالة انمائية إلى حد كبير على المستوى الوطني وعلى ومستوى المحافظات من خلال دوائر الزراعة. مع ذلك تتفاقم تحديات الزراعة والامن الغذائي في العراق وليس هنالك سياسة وطنية شاملة لمعالجة تلك التحديات. لاسيما ان نسبة النمو السكاني في العراق قد تصل الى 2.6 % في 2040 اي ان عدد السكان قد يصل 50 مليون نسمة.

[1] تنص المادة من قانون وزارةالزراعة لسنة 2013 على ان "تهدف وزارة الزراعة الى تحقيق التنمية الزراعية و اجراء البحوث الزراعية لتطوير العملية الانتاجية و تقديم الخدمات في ميادين الانتاج النباتي والحيواني و نشر طرق الزراعة الحديثة و توفير المستلزمات الزراعية وتطوير العمل في مجالات الوقاية و الارشاد و التعاون و التدريب و خدمات الثروة الحيوانية و العمل على تطبيق التشريعات الزراعية لغرض الوصول الى الاكتفاء الذاتي و تحقيق الامن الغذائي ". http://parliamentiraq.com/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=articles_ajsdyawqwqdjasdba46s7a98das6

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

في ضوء التحديات التي تواجه الزراعة والامن الغذائي في العراق، عندما نفكر في تحويل القطاع الزراعي في العراق الى الاقتصاد الاخضر،لابد من اعطاء صورة عن حالة الزراعة والتحديات التي تواجهها الزراعة والامن الغذائي في البلد قبل الاجابة على سوال البحث. ينقسم هذا البحث الى مبحثين وخاتمة. يتضمن الاول نظرة في واقع الزراعة في العراق والتحديات التي تواجهها، بينما يحاول المبحث الثاني والمعنون "الزراعة الخضراء والامن الغذائي في العراق" الاجابة عن تساؤلات مهمة تتعلق بمستقبل الزراعة في البلد ومدى امكانية ان تكون مبادئ الاقتصاد الاخضر البديل بالتحول لزراعة الاعمال. امالخاتمة فهي تتضمن اهم النتائج والتوصيات الخاصة بالتحول للاقتصاد الاخضروامكانية ان يكون اداة للتحول للاستدامة وتحقيق الامن الغذائي .

## المبحث الاول

## الزراعة في العراق : الواقع والتحديات

يفترض ان تركز السياسات والبرامج الحكومية في العراق كسائر الدول النامية على تحقيق الاهداف التالية: تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإنتاج الزراعي وتوليد العمالة والدخل واخيرا زيادة الصادرات وخفض الواردات الغذائية وبالتالي تامين العملة الصعبة لتطوير البنى التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية في البلد.في هذا السياق التنموي، بينما الجهود السابقة والحالية للحكومات العراقية المتعاقبة تعامل الزراعة كمسألة إنمائية بحتة، على المستوى العالمي اليوم، نشهد تحولا في مفهوم التخطيط العام واسسه الفلسفية والنهج باتجاه الزراعة التجارية (Agribusiness) ومن خلال تركيز برنامج التحول الذي يمكن القول بانه ابتدا مع تبني الاقتصاد الاخضر في مؤتمر الامم المتحدة للتنمية (Rio +20) على دور الأعمال التجارية في الزراعة.[1]

[1] FAO@Rio+20, UNFAO, 'Greening the Economy with Agriculture: Taking Stock of Potential Options and Prospective Challenges' (the greening the Economy with Agriculture Imitative, FAO, 2012) www.uncsd2012.org/.../GEA_concept_note_3March_references_01.pd. last accessed 25 June 2023.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

على مدى العقد الماضي ، ظهرمصطلح الاقتصاد الأخضر كإداة اساسية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وهو يمثل إطارًا جذابًا لتوفير المزيد من الموارد بفعالية والحد من انبعاثات الكاربون وحفض الاضرار البيئية وضمان مجتمعات اكثرعدالة اجتماعيا. الان هنالك توترا بين خطابات الاقتصاد الأخضر المتضاربة وعدد التعريفات الموجودة ، وهي جميعا لها أوجه قصور رئيسية. بالتحديد، كان الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر أحد الموضوعين الرئيسيين لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو في يونيو 2012 ، حيث اتفقت حكومات 192 دولة عضو في الامم المتحدة على تبني الاقتصاد الأخضر كأداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة. وافقت الحكومات على المبادئ العامة والمجالات ذات الأولوية التي ستوجه تنفيذ الاقتصاد الأخضر على مختلف المستويات. يمكن اعتبار الاقتصاد الأخضر بمثابة منهجية تعالج الركائز الثلاث للتنمية المستدامة من خلال ربط "البيئة" و"الاقتصاد والعدالة الاجتماعية لتحقيق رفاهية الإنسان والحد من الفقر وفقا لما يقتضيه المبدأ.[1] مع ذلك لم تصل الدول المجتمعة في ريو20 الى تعريف متفق عليه للاقتصاد الاخضر رغم ادراكها بأن الاقتصاد الفعال القادر على العمل بكفاءة هو شرط مسبق لمعالجة الركائز البيئية والاجتماعية لاستدامة الحياة على الكوكب. لذلك غالبا ما يحال الى التعريف(working definition ) الذي طوره برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) للاقتصاد الأخضر على انه ذلك النظام "الذي ينتج عنه تحسين الرفاه البشري والعدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الإيكولوجية".[2] اذ يمكن القول بان مصطلح الاقتصاد الأخضر، على الاقل نظريا، يعد بتوفير خارطة طريق صلبة لتحقيق التنمية المستدامة مع تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة والحد من المخاطر البيئية.

ومع ذلك ، لا يزال مفهوم الاقتصاد الأخضر محل نقاش وهذا يعطي فرصة لتفسير هذا الخطاب الناشئ وفقا للواقع الصناعي والمؤسسي والاجتماعي والاقتصادي لكل بلد على حده خاصة الدول الناشئة والنامية. من اهم الانتقادات الموجهة للاقتصاد الاخضر، بالاحرى هي مخاوف من "سلعنة البيئة" ( commodification of nature) ، اذ يتطلب التحول للاقتصاد الاخضران تعكس التكاليف الحقيقية للانظمة المختلفة بما فيها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عند

---

[1] McGill International Journal of Sustainable , Legal Transition to the Green Economy, Markus W Gehrin Development Law and Policy, Volume12, Issue2, 2016. 143.

2 وقد تم تبني هذا التعريف في تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة إدارة البيئة التابع للأمم المتحدة. هنالك تعريف اخراقل انتشارا قدمه تحالف الاقتصاد وهو يؤكد بان مصطلح الاقتصاد الاخضريتمركز حول "اقتصاد مرن يوفرنوعية حياة أفضل للجميع ضمن الحدود الايكولوجية للكوكب." لمزيد من المعلومات انظر:
https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1446

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

تسعير منتج ما.[1] و يقتضي ذلك استيعاب التكاليف الخارجية المرتبطة باستنزاف الموارد الطبيعية والاضرار البيئية ووضع حوافزالتشجيع على ممارسات مستدامة ومرنة لخلق عوامل خارجية ايجابية في اسعار المنتجات ومثال ذلك مبادرة الدفع مقابل خدمات البيئة.[2] في نموذج النمو الأخضر، يتم استبدال معايير النموالتقليدية الاقتصادية بمؤشرات العلاقة بين استخدام السلع والخدمات البيئية والنمو الاقتصادي من خلال مؤشرات مترابطة للنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والرعاية الاجتماعية. اذ يدعو النمو الأخضر إلى التركيز على النمو النوعي بدلاً من قياس النجاح على أساس المؤشرات الاقتصادية التقليدية مثل الناتج القومي الإجمالي أو الإنتاجية الاقتصادية. بالمقابل ينظر الاقتصاد القائم للبيئة على ان الحفاظ عليها هو عبء اقتصادي اخر يجب تحمله. بينما يقاس التقدم في النمو الأخضر، بالتحديد في الزراعة والقطاعات الأخرى، بالقدرة على المساهمة في الرفاه الاجتماعي من خلال توفير السلع والخدمات الكافية بطرق تتسم بالكفاءة الاقتصادية والبيئية.[3] يفترض إن اثار النمو الأخضر للزراعة على المدى الطويل انها تعزز بعضها بعضا من حيث الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، وهذا يظهرالاختلاف عن مقاييس الزراعة في اطار الاقتصاد التقليدي حيث العوامل التي تسود هي (الإنتاجية ، والمداخيل الزراعية ، والعمالة) و العوامل الاجتماعية الأوسع (مثل الأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الريفية).[4]

تنبع اهمية الزراعة في التحول للاقتصاد الاخضر من مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الذي تولده الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الإيرادات لفقراء الريف كما يرتبط ايضا بفرص العمل التي توفرها الزراعة. لذلك يعد المزارعين اصحاب الحيازات الصغيرة عنصر اساسي في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر اذ يمكنهم المساهمة بفاعلية في النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.[5] مع ذلك بدون وسائل التحكم في المياه والموارد الاخرى وإدارتها بفعالية، لا يستطيع المزارعون الفقراء تحويل الزراعة من نشاط للكفاف الذاتي إلى مشروع مدر للدخل. لذلك كان السؤال

---

[1] World Development Movement, 'Rio+20 Summit: Whose Green Economy' (World Development Movement 2012) < wdm.org.uk/blog/rio20-whose-green-economy> accessed 5 December 2015, 1, 4.

[2] Pavan sukhdey et al., 'The Economics of Ecosystems and Biodiversity: An Interim Report' (European Communities 2008)1, 9.

[3] Candice Stevens, "Agriculture and Green Growth " ECD Sustainable Development Advisor, International Conference on Sustainable Development, (2009) p1-5.

[4] المصدر اعلاه.

[5] Mairead McGuinness, EU Environmental Commissioner, 'The role of farmers as enablers of the green transition and a resilient agricultural sector'(speech at the European Parliament plenary key debate on 'The role of farmers as enablers of the green transition, Strasbourg, 10 May 2023)< https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/SPEECH_23_3013> accessed at 29. 11.2023.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

عن كيفية ترجمة الاقتصاد الأخضر إلى قطاع الأغذية والزراعة محل نقاش بين المنظمات الدولية المتخصصة ومراكز الابحاث وعلماءالاقتصاد والبيئة. وقد ساهمت بدورها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في ذلك من خلال دراساتها في تعريف وتطبيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والأمن الغذائي وتخفيف وطأة وذلك بالتركيز على حشد وتعبئة امكانيات قطاع الأغذية والزراعة.

لذلك عندما نفكر في تحويل القطاع الزراعي في العراق الى الاقتصاد الاخضر، من الضروري تامل مدى امكانية بقاء العراق كبلد زراعي من حيث حصة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي وتوليد العمالة والدخل. للاجابة على التساؤل اعلاه، لابد من اعطاء صورة عن حالة الزراعة والتحديات التي تواجهها الزراعة والامن الغذائي في البلد.

## المطلب الاول

## الزراعة في العراق

العراق بلد غني بالنفط ، إلا أن عدم الاستقرار السياسي وضعف وفساد الحكومات المتعاقبة بعد 2003، بالاضافة الى الاعتماد الكبير على النفط، والتوظيف غير المخطط للعمالة في القطاع العام مع ضعف دور القطاع الخاص في التنمية لا يزال يشكل تحديات كبيرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق. اذ يرى البنك الدولي بأن الأزمات المالية والأمنية والإنسانية الحالية في العراق ستؤدي إلى زيادة الفقروالبطالة وعدم الاستقرار وبالتالي سيكون لهذا تأثير سلبي على النمو الاقتصادي.[1] ان ارث اعمال العنف و استمرارية تلك الاعمال وانعدام الأمن تزيد من حالة الفقر وانعدام النمو في العراق اليوم. في حين يعتمد النمو الاقتصادي في العراق بالدرجة الأولى على النفط والتعدين التي تستخدم عدد قليل من الايدي العاملة، يمنع الفساد البلد من الاستفادة من ثروته النفطية الضخمة.

ونتيجة لذلك يواجه العراق تحديات هائلة للأمن الغذائي، فنسبة الأشخاص المقدر أنهم فقراء للغاية والذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار، وفقا لدراسة اجريت في 2012 اي قبل ظهور داعش والدمار الذي سببته، هي 3.9 % ؛ ترتفع هذه النسبة لتصل 21.2 % يعيشون تحت دولارين في اليوم.[2] اما نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني فهي 18.9%، بدخل يعادل مبلغ 105.500 دينار للفرد في الشهر. بعد ازمة جائحة كورونا، فقد أرتفع مستوى الفقر

[1] The World Bank Group, Confronting poverty in Iraq: main findings (The International Bank For Construction and Development, World Bank, Washington) 1,23-29.

[2] Adaptation fund, Bbuilding of the Agriculture Sector to Climate Change in Iraq (IRQ/MIE/Agri/2017/1, March 2018 )5.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
545-522 ص.ص : العدد العشرون ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

على المدى القصير بنسبة 7 إلى 14 بالمئة، مما يعني أن 2.7 إلى 5.5 مليون عراقي سيصبحون فقراء جدد بالإضافة إلى 6.9 مليون فقير قبل أزمة كوفيد-19.[1] المهم هنا ان من السمات البارزة للفقر في العراق هي الفجوة القوية بين الريف والحضر.[2] فالمناطق الخمس الأشد فقرا هي مناطق ريفية بالمقابل أقل المناطق فقرا كلها مناطق حضرية، وتصل نسبة السكان الريفين الفقراء الى 39% مقارنة ب 16% من سكان الحضر. وتصل مؤشر فجوة الفقر الى 9 % في الريف مقارنة بنسبة 2.7 % في المناطق الحضرية.[3]

Figure 4.3. Distribution of PCE in Urban and Rural Areas (Percent)

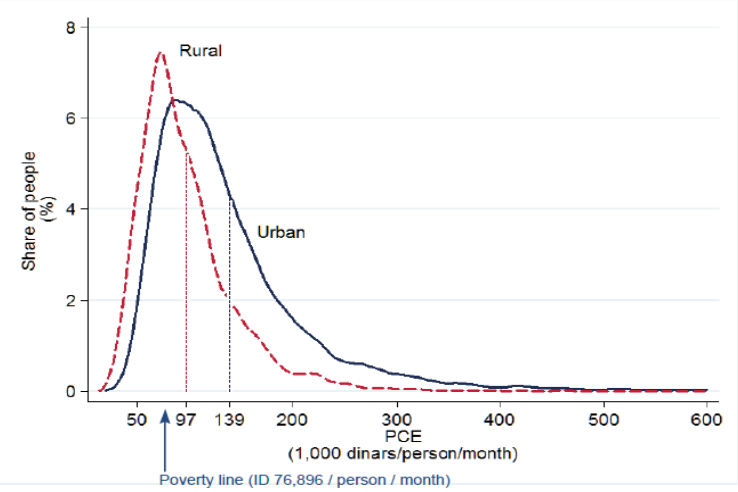


مخطط توضيحي رقم(1) توزيع الانفاق لكل فرد في المناطق الريفية (الخطوط الحمراء) والمناطق الحضرية (الخط الازرق)

إن ادعاء العراق بالبقاء كاقتصاد زراعي يعتمد على حقيقتين رئيسيتين. الأول هو حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والثاني هو نسبة السكان العاملين في القطاع الزراعي. في كلا الحالتين ،مساهمة القطاع الزراعي

[1] FAO, Food Security in Iraq: Impact of COVID-19 (August - October 2020) [EN/AR] 21 Apr 2021.
[2] The world bank group , supra note 10, p. 25-26.
[3] Ibid.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

في الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض مستمر لتصل الى 3.6% في 2009، رغم التراجع المستمر، تظل الزراعة مهمة لكسب العيش للعراقيين حيث توفر فرص عمل لثلث سكان العراق وفقا لتقديرات البنك الدولي.[1]

## المطلب الثاني

## التحديات التي تواجه الزراعة

يواجه العراق تحديين رئيسيين لقطاعه الزراعي والأمن الغذائي، الاول بيئي يتمثل بنقص المياه وارتفاع مستويات الملوحة والتصحر، والثاني هوعدم الاستقرار السياسي والصراع المتفاقم.

تعاني الزراعة في العراق من وضع متدهور ، فنقص المياه وارتفاع مستويات الملوحة والتصحر له اثر كبير وسلبي على الانتاج الزراعي. ففي وسط وجنوب العراق، تؤثر الملوحة على 40 % من الاراضي الزراعية، ،في حين امتد التصحر ليغطي مابين 40-50% مما كان يشكل اراضي زراعية في السبعينيات، وغالبا مايحدث التصحر بسبب الاستغلال المفرط والاستخدام غير المناسب للانظمة الايكولوجية للاراضي الجافة. اما ارتفاع نسبة الملوحة في الاراضي الزراعية فيعزى تفاقمها في السنوات الاخيرة الى استخدام المياه المالحة في ري الاراضي وسوء تصريف المياه مما جعلها اقل انتاجية. هذه العوامل ادت الى لجوء الكثير من المزارعين لمغادرة الريف والتوجه الى المدن اوالمناطق القريبة منها.[2] وبدأ الناس يستوردون معظم احتياجاتهم من المواد الغذائية تقريباً. بينما كان العراق في الخمسينيات واحداً من عدد قليل من البلدان المصدرة للحبوب في المنطقة. بالتاكيد ان للحروب المتعاقبة والاحتلال والعمليات العسكرية المستمرة والحصار ونقص الاستثمار في القطاع الزراعي قد اصابت القطاع بالشلل وتسببت هي الاخرى في رفع نسب الملوحة والتصحر الى مستويات مخيفة جداً.

ونتيجة لذلك فان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي الاجمالي انخفضت وقد استمرت هذه النسبة بالانخفاض في العقد الماضي مما زاد من آثار فترة الركود في التسعينيات. ومع ركود القطاع، غادر صغار المزارعين الريف وتوجهوا إلى المناطق الحضرية. مع ذلك تشير أحدث التقديرات المتاحة لسنة 2021 إلى أن سكان الريف يشكلون ما يقرب من 31٪ من سكان العراق اي مايعادل حوالي 11 مليون من مجموع 35 مليون عراقي، هذا يؤكد أن هنالك فرصاً كبيرة لدعم سبل كسب العيش فضلاً عن الحاجة إلى القيام بذلك.[3]

---

[1] Climate change knowledge portal for development practitioners and policy makers, Iraq: country profile(World Bank Group,2023) <https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq> last accessed 25.11. 2023.

[2] Urban issues: (2023) UN. Available at: https://unhabitat.org/iraq-urban-issues (Accessed: 28 November 2023).

[3] The impact of ISIS on Iraq's Agricultural Sector: Situation Overview( Regional Food Security Analysis Network,2016).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

الا ان مساهمة الزراعة في الناتج القومي الإجمالي صغيرة نسبيا بواقع 10% على الأكثر. وفقا لتقديرات البنك الدولي، تساهم عائدات النفط بنحو 60٪ من اجمالي الناتج القومي وبنسبة أكبر عند الأخذ بنظر الاعتبار القطاع العام الممول بالنفط.[1] لكن صناعة النفط لا توفر سوى القليل من الوظائف، وعلى الرغم من أن الزراعة تشكل ثلث العمالة، فإن الثروة النفطية العراقية سمحت لها بأن تعتمد على الغذاء المستورد، الأمر الذي أدى إلى عدم تشجيع الإنتاج المحلي، سيما برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء. وبنفس التخريب الممنهج، كان للصراع مع داعش عواقب وخيمة على الزراعة والانتاج الزراعي على الامد القصير والبعيد. مع الامكانيات المتاحة اليوم، من الصعب ان يتم تقدير حجم الضرر الذي اصاب القطاع مالم يتم اجراء تقييم واسع النطاق.[2] طبقا لوزراة الزراعة العراقية فسيطرة داعش على المناطق الزراعية نينوى وصلاح الدين والانبار واجزاء من ديالى وجنوب كركوك ادت الى خفض الانتاج الزراعي بنسبة 40% ودمرت اهداف الوزراة للاكتفاء الذاتي. مع ذلك يبقى نقص البيانات لتحديد تاثير سيطرة التنظيم على الزراعة والامن الغذائي في البلد. وما يجعل تقييم الأضرار والاحتياجات أكثر تعقيدًا هو الاعباء التي سبقت داعش.فقد عانى القطاع الزراعي العراقي من سنوات من الصراع والعقوبات الاقتصادية الدولية، كذلك الاهمال في استراتيجيات التنمية الاقتصادية في العراق.

1. الهجرة من الريف الى المدينة

يواصل القطاع االزراعي في معظم الدول النامية الاعتماد على العمالة البشرية لاستخدامها في الاعمال الزراعية. فرغم تطور التكنولوجيا الزراعية الان الحصول عليها اصبح مكلفا مع احتكارها بحجة حماية حقوق الملكية الفكرية كالبذور والاسمدة والتقنيات الزراعية الاخرى. في العراق يشكل الشباب النسبة الاكبر من السكان، الانهم الجزء الأكبر من المهاجرين الى المناطق الحضرية وكذلك الى خارج البلاد، وهذا يثير التحدي المتمثل في الاحتفاظ بالايدي العاملة من المزارعين. بالمقابل هنالك ركود في التكنولوجيا الزراعية وهذا الركود يعزى إلى الافتقار إلى الابتكار المحلي خاصة في التقنيات المناسبة للبيئة المحلية. فبدون الدعم الحكومي لا يستطيع المزارعين تحمل تكاليف المعدات المستوردة بالإضافة الى النقص في قدرة الصيانة المحلية. لذلك اصبح تطوير المكننة الزراعية المحلية حاجة ملحة.

[1] See full text of Colin Powell's speech (2003) The Guardian. Available at: https://www.theguardian.com/world/2003/feb/05/iraq.usa (Accessed: 28 November 2023).

[2] Supra note 19)(The impact of ISIS on Iraq's Agricultural Sector: Situation Overview

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

بالمقابل ونتيجة للهجرة للمدن وما يتطلبه ذلك من خلق فرص العمل والدخل لعدد كبير من السكان، سيزداد الفقر في المناطق الحضرية.[1] لكن يمكن القول وبكل ثقة في بلد مثل العراق، الزراعة قادرة على توفير فرصة كبيرة لتحويل الفقروالركود في الريف إلى التنمية، فهي لاتوفر الغذاء وفرص العمل التقليدية بل ايضا توجيه الشباب المتعلم وكل حسب اختصاصه للابحاث الزراعة وتطوير المكننة الزراعية المحلية. اذ يمكن للشباب الريفي إنتاج الغذاء الذي تستهلكه المدن لكن ذلك مقترن بتوافر القدرة الشرائية لسكان المدن. بمعنى اخر ان هذا السيناريو قد لا يستفيد منه شباب الريف في حالة عدم توافر القدرة الشرائية في المدن، الاان هذه النتيجة مستبعدة في حالة العراق.

مع ذلك فان بقاء الزراعة كمسألة إنمائية، يشكل تحدياً جوهرياً للعراق في العقود القادمة مالم تعيد الحكومة النظر في سياساتها وبرامجها الزراعية الانمائية. لكن لمعالجة هذه التحديات وعلى ضوء متطلبات التحول للاقتصاد الاخضر يتوقف على الخيارات المتوفرة للعراق اليوم وهو مثقل بقروض البنك الدولي. وهنا يثار التساؤل عن النهج الذي ينبغي أن تعتمده برامج وسياسات الزراعة والأمن الغذائي في العراق، وهذا يرتبط بالمدى الذي يجب فيه فسح مجال الاستثمار والأعمال التجارية في مجال الزراعة، وبالمثل الى اي مدى يجب ان تستمرالحكومة بدعم المسار الثاني واعني هنا الاستمرار بدعم مزارعي الكفاف لدعم للأمن الغذائي الريفي والتخفيف من حدة الفقر. المهم في كلا الحالتين، أن يركز كلا المسارين أكثر من أي وقت مضى على التحديات البيئية وأن تعالج نتائج الممارسات والإدارة الزراعية الماضية والحالية. وهذا يتوقف على دعم المدخلات والمحافظة على الموارد الطبيعية وحسن ادارتها، وان يتم عكس ذلك في السياسات والخطط التنموية سيما في القرى المنكوبة من جراء الحرب مع داعش.

2. تغير المناخ والامن في العراق

من المهم ان نتكلم عن التغير في مناخ العراق حيث يؤكد تقريرتوقعات البيئة العالمية التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة (Global Environment Outlook Report 6) ان العراق واحد من خمسة دول شرق اوسطية اكثر عرضة للتغير المناخي في المنطقة والمتمثلة بزيادة متوسط درجات الحرارة، وقلة هطول الأمطار وارتفاع مستوى سطح البحر.[2] مع الاخذ بنظرالاعتبار زيادات في درجة الحرارة تتراوح بين 2 الى 5% ، فان السؤال المهم هنا عن نوع الزراعة الذي سيبقى ممكناً في العراق.[3]

---

[1] Supra note 18).( Urban issues

[2] )4 Adaptation fund, building of the agriculture sector to climate change in Iraq(n 1

[3] World Bank Group, Country Climate and Development Report (THE World Bank Group, Washington, US 2022)15.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
545-522 ص.ص : العدد العشرون ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

للاجابة على هذا السؤال، ابتداءا لايملك البلد مراكز ابحاث متخصصة تدرس التحديات المناخية الحالية والمستقبلية، بالتالي هو يفتقرلستراتيجية تكيف وطنية مع التغير المناخي وكذلك خطة عمل وطنية بشأن تغير المناخ. الا ان الادلة تظهر بوضوح أن الطقس أصبح أكثر تطرفًا سواء كان ذلك في شكل جفاف أو مطر، الامر الذي أدى إلى تأثيرات مختلفة وفقًا للمناطق المناخية والجغرافية في البلد.[1] إن التصحر وندرة المياه بسبب تقلبات تدفق الأنهار تجعل العراق عرضة للتأثيرات الضارة لتغير المناخ، خاصة ان البلد يعتمد بشكل رئيسي على نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا.الزراعة بالتحديد معرضة بشدة لآثار تغير المناخ. يظهر تغير المناخ بالفعل تأثيرات كبيرة من حيث ندرة المياه وملوحة التربة وبالمحصلة ازدياد الفقر في المجتمعات الريفية.[2]

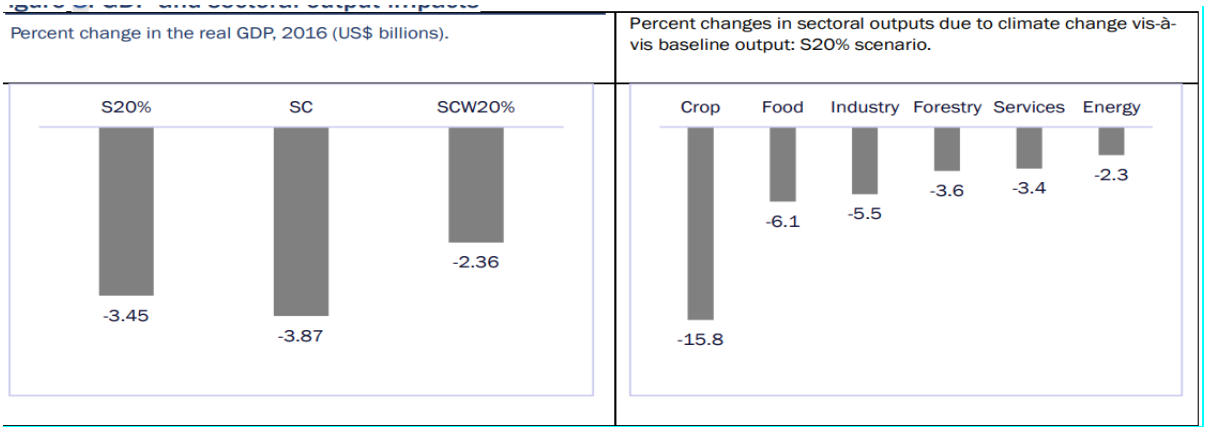


مخطط (2) يبين تأثير التغيير المناخي السلبي على الناتج الإجمالي والناتج القطاعي (World Bank 2020b)

إن الظروف المناخية المتوقعة في المستقبل ستقلص إلى حد كبير توافر المياه في فصلي الربيع والصيف، وهو أمر حاسم لإنتاج المحاصيل، مما يتسبب في انخفاض ملحوظ في المياه الجارية و هطول الأمطار ، وزيادة التبخر ، وانخفاض رطوبة التربة، وزيادة مخاطر ملوحتها.[3] مقارنة بالدول العربية' كان العراق يعتبر ثرياً بموارده المائية حيث بلغ نصيب الفرد من التخصيص السنوي 6029 متر مكعب في عام 1995 و 2100 متر مكعب في عام 2010 .[4] الا ان بناء السدود على نهري دجلة والفرات وروافدهما خاصة في تركيا ، و الطلب المتزايد على المياه في تركيا

[1] المصدر اعلاه
[2] المصدر نفسه
[3] المصدر نفسه .
[4] المصدر نفسه.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

وسوريا قد يؤدي إلى جفاف نهري دجلة والفرات عام 2040. بينما سيكون التجهيز 43 مليار متر مكعب و17.61 مليار متر مكعب في عام 2015 و 2025 على التوالي في حين يقدر الطلب الحالي بين 66.8-77 مليار متر مكعب في السنة.[1]

طبقا لل in Iraq Building Resilience of the Agriculture Sector to Climate Change فان الحكومة العراقية بحاجة لاتخاذ تدابير سريعة وحكيمة والتعامل مع الامر كأولوية عالية لتغلب على هذه المشاكل، ويؤكد الحاجة الكبيرة الى الادارة الحكيمة للموارد المائية وتبني تدابير تكيف غير تقليدية.[2] على سبيل المثال، تفاقم انخفاض إمدادات المياه بسبب ظروف الجفاف بين عامي 2005 -2007 ، والتي دمرت الزراعة وتسببت في نقص مياه الشرب ، لا سيما في المناطق الريفية. فنسبة 39 ٪ من الأراضي الزراعية في البلاد عانت من انخفاض في التغطية للاعوام 2007 و 2009 على التوالي وبالمثل نفقت الثروة الحيوانية.[3] ونتيجة لشحة مصادر المياه السطحية في العراق ،اي مياه دجلة والفرات ،أدى ذلك إلى وزيادة ملوحة المياه وانخفاض كفاءة الري. فاليوم ما يقارب 75 ٪ من المساحة المروية لسهل الرسوبي (أكثر من 2 مليون هكتار) تعاني من ملوحة معتدلة ، بينما 25 ٪ المتبقية تعاني مستويات من الملوحة حولتها من اراضي منتجة الى اراضي بور. وقد تسببت ملوحة التربة، بان يستخدم المزارعون فقط 30٪ من أراضيهم في الزراعة ، وينتجون 50٪ من الغلة المتوقعة.[4] كما انها ادت الى الابتعاد عن المحاصيل ذات القيمة العالية والتركيز على المحاصيل منخفضة القيمة.[5]

## المبحث الثاني

## الزراعة الخضراء والامن الغذائي في العراق

ليتمكن العراق من معالجة المشاكل الأساسية المذكورة أعلاه، هناك ثلاث قضايا اساسية قد تكون متناقضة تحتاج إلى حلول. وهذه تحدد مباشرة إمكانية تحول اخضر ناجح للاقتصاد الزراعي العراقي وحالة الامن الغذائي في ظل ظروف التغير المناخي. القضية الاولى هي حساسية الاقتصاد العراقي وضعفه في سوق النفط الخام الدولي غير المستقر في كثير من الأحيان. يعتمد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط لتوفير التمويل العام حيث تشكل عائدات النفط

[1] ).4 Adaptation fund, building of the agriculture sector to climate change in Iraq(Supra Note 1

[2] المصدر اعلاه.

[3] International Committee of the Red Cross (2022) Iraq: Expanding deserts, searing temperatures, and dying land: Climate crises deepen struggle of farmers, International Committee of the Red Cross. Available at: https://www.icrc.org/en/document/iraq-expanding-deserts-searing-temperatures-and-dying-land-climate-crises-deepen-struggle (Accessed: 28 November 2023).

[4] المصدر اعلاه

[5] المصدر اعلاه

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

المصدرالاساسي للناتج القومي الاجمالي فوفقا للبنك الدولي يشكل النفط 85٪ من ميزانية الحكومة وتزداد هذه الاهمية عندما نأخذ بنظرالاعتبار القطاع العام الممول بالنفط .[1] مع ذلك لم يحفز القطاع النفطي النمو الاقتصادي الحقيقي ولم يخلق سوى القليل من الوظائف بسبب الحروب والانفاق العسكري سابقا و توزيع ثروته بين نخب صغيرة بسبب الفساد الذي ينخر اركان الدولة بعد 2003. لذلك هنالك حاجة ملحة لإطر سياسة وطنية لتنويع اقتصاد العراق بعيداً عن منتج أحادي يعتمد بشكل كبير على تعدين النفط وتصديره. ومما لاجدال بان يكون القطاع الزراعي قطاعًا رئيسيًا في هذا المسعى.

اما المسألة الثانية فهي تتعلق بالمسار المفضل للتنمية الزراعية في العراق. يعتمد الاقتصاد الريفي اعتمادًا كبيرًا على المنتجين من أصحاب الملكيات الصغيرة الذين يكون هدفهم الاساسي الاكتفاءالذاتي ومن ثم انتاج فائض محدود للتسويق. شاركت الدولة بشدة في دعم الزراعة ولعقود طويلة، الا ان طبيعة هذا الدعم كانت محدودة في قدرتها على تحويل وتحديث القطاع الزراعي. وقد أدى الإنفاق، الذي غالباً ما يتم تخصيصه للبذور والاسمدة ودعم الأسعار إلى تشويه السوق وجعل القطاع أقل قدرة على المنافسة. على سبيل المثال، منذ التسعينات، تشتري الحكومة القمح والشعير من الفلاحين باسعار تصل إلى ثلاث مرات ضعف سعر السوق،وهي بذلك تدفع للمزارعين أكثر من ضعف الثمن الذي تدفعه في حالة استيراد القمح ، هذا مع ان القمح المحلي اقل جودة مقارنة بالمستورد.[2] وكان الهدف هو لمساعدة الفلاحين على زيادة الإنتاج والدخل وبالتالي الخروج من دائرة الفقروتعزيز الامن الغذائي.

من الواضح أن فشل هذا النهج له تأثير اجتماعي كبير. لكن السؤال هنا الى اي مدى توجيه السياسة العامة لتحول القطاع الزراعي إلى تعزيزتجارة المحاصيل او مايسمى بالزراعة التجارية (agribusiness ) قديساهم في تحقيق الامن الغذائي.

المسألة الاخيرة هي ما إذا كان بوسع القطاع الزراعي الأخضر أن يضمن الأمن الغذائي لعامة لعراقيين. فالخلافات الحالية حول التفسيرات المختلفة لما يشكل اقتصادًا أخضرا قد تتيح الفرصة لإعادة تركيز توجهات السياسة العامة وصقل الاستراتيجيات الخاصة بالقطاع الزراعي والتي تقوم على اساس خفض انتاج الكاربون وزيادة كفاءة استخدام الموارد وضمان ان يكون النمو شاملا لكل فئات المجتمع. لان ذلك سيشمل ممارسات زراعية أكثر استدامة تحمي التربة وتستخدم مدخلات خارجية أقل كالأسمدة الكيمياوية والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب. ان الفهم الصحيح

[1] See the world bank , the world bank in Iraq <https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview>

[2] The impact of ISIS on Iraq's Agricultural Sector :Situation Overview) n 15).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

للجوانب البيئية والتجارية للاقتصاد الاخضريمكننا المضي قدمًا ومعالجة المشكلات الأساسية التي يجب أن يعالجها التحول للاقتصادالاخضر في الزراعة و الأمن الغذائي في العراق.

المطلب الاول

هل يبقى العراق بلد زراعي؟

الدرس المستفاد من اقتصاديات العالمية انه عندما يزداد حجم الإنتاج وقيمة الإنتاج، تنخفض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مع مرور الوقت. لذا يجب أن يظل هدف العراق هو زيادة الناتج الكلي وقيمة الإنتاج من خلال إضافة القيمة على طول سلسلة الإنتاج. فقد قدرت الفاو ان مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي صغيرة وهي بانخفاض مستمر حيث وصلت 3.6 % في العام 2009.[1] ويمكن ملاحظة اتجاه مماثل في العمالة الزراعية حيث ينخرط عدد أقل من العمال في القطاع الزراعي. ويعزى ذلك بشكل عام إلى ارتفاع العوائد الاقتصادية على العمالة في القطاعات الأخرى للاقتصاد. وفي حالة العراق فانه خلافا للبلدان المتقدمة ، لم يحدث الانخفاض في عدد الأشخاص العاملين في الزراعة من خلال عملية التحول الاقتصادي الهيكلي للقطاع ولكن من خلال التخلي عن الحياة الريفية والهجرة الى المناطق الحضرية. بعبارة اخرى، التحول نحو زراعة ذات غلة أعلى وأكثر كثافة في البلدان المتطورة قد ظهرغالبا نتيجة التطور التكنولوجي، ولا سيما المكننة التي ترفع إنتاجية عوامل الإنتاج الكلية بمافيها إنتاجية الأرض والعمالة وإنتاجية رأس المال.

يحتاج القطاع الزراعي إلى نمو مستدام في الإنتاج، مع تقليل انبعاثات الكربون. وعلى عكس المعتقدات الشائعة ، فرغم زيادة انتاجية محاصيل القمح والشعير والذرة اثناء الحصار الاقتصادي. غير أن معدل الزيادة لم يواكب الزيادة في الاستهلاك المحلي. التركيز الحالي للسياسة العامة يجب ان ينصب على زيادة الإنتاج المحلي من السلع الأساسية. بالمقابل من الممكن الشروع في وضع سياسة تكميلية مخصصة للسلع عالية القيمة، مثل المنتجات البستانية ، المثال الواضح في هذا الاتجاه هو انتاج التموروالحمضيات. وبالمثل تطوير سوق عالية القيمة للمنتجات العضوية خاصة تلك التي يعتبر العراق موطن اصلي لها (centre of origin) لاغراض التسويق الدولي. وسيكون من الانجازات أن يحقق العراق ذلك على المدى القصير أو حتى المتوسط. ولكن لا يوجد أساس كبير للتفاؤل بأن الزراعة يمكن أن تصبح مرة أخرى المحرك الرئيسي للاقتصاد العراق ومقدماً مهماً للنقد الأجنبي في ظل عدم الاستقرار السياسي والنزاعات وحالات النزوح التي يعيشيها البلد منذ 2003. في ظل هذه الظروف من الصعب أن يكون النمو شاملاً من الناحية الاجتماعية

[1] المصدر اعلاه

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

كما يقتضي الاقتصاد الاخضر، بما يضمن توزيع المنافع بشكل عادل من أجل الحد من الفقر في الريف والقضاء على الجوع والحد من انعدام الأمن الغذائي.

## المطلب الثاني
## الاقتصاد الزراعي الأخضر فرصة لجميع العراقيين

التحدي الابرزفي اطار التحول للاقتصاد الاخضر هو ضمان ان يكون النمو شاملا من الناحية الاجتماعية بشكل يضمن توزيع الفوائد المتراكمة على الجميع بعدالة بمافيها سكان المناطق الريفية الفقيرة والمعدمة.[1] من المفترض ان يتم تصميم السياسة الحالية لقطاع الأعمال الزراعية التجاري لإنتاج الفوائض بسرعة للاستهلاك المحلي وخفض الاعتماد على الواردات، حيث يجب ان تاخذ هذه السياسة بنظر الاعتبار ان هنالك عددكبير من سكان الريف محتاجا للدعم الحكومي لاعمالهم الزراعية مع التركيز على التنمية. لذا عند تصميم هذه السياسة، يجب النظر في التحديات التي تواجه البلد والمتمثلة في تزايد عدد السكان مع انعدام الامن والتغير المناخي خاصة الجفاف. من المهم هنا القول بان السكان الحضر الفقراء الذين يتزايدون بسرعة، لاسيما نتيجة الهجرة من الريف الى المدينة، قد لايكونوا في وضع يسمح لهم بتشكيل طلب فعال على الأغذية سواء المنتجة محليًا أو المستوردة. ومن ثم يمكن أن يشكل انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية تحديا في المستقبل في مجال الأمن للعراق.

كما انه من الصعب بدون ان تصل منافع التنمية إلى فقراء الريف، أن تتوقف الهجرة المتزايدة من الريف الى المدن الكبرى. التنافس على الموارد والمياه والصراعات العشائرية في جنوب العراق والتحديات الامنية وعدم الاستقرار في المناطق الغربية ووسط البلاد اثر كثيرا على الزراعة والامن الغذائي والتكوين الديمغرافي حيث النزوح الجماعي لقرى او مدن باكملها وهلاك مزروعاتها ومواشيها وحرق البساتين كل تلك الممارسات انهكت القطاع الزراعي. ممالاشك فيه إن الصراعات والمعارك ساهمت وتساهم في التصحروالتغير المناخي والزيادات الكبيرة في درجات الحرارة ، كما ادت إلى تهديد الزراعة وفقدان سبل كسب العيش للمجتمعات الفلاحية والزراعية.وهنا لابد من فهم تحديات الاقتصاد الاخضر للزراعة والأمن الغذائي.

[1] Candice Stevens, Agriculture and Green Growth(2010) available <www.oecd.org/greengrowth/sustainable-agriculture/48289829.pdf> accessed June 2018, 5.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

اولا: تحديات التحول

هناك عدد من التحديات التي تواجه تحقيق الاقتصاد الزراعي القادرعلى المساهمة بفاعلية في التنمية المستدامة وخفض انبعاثات الكربون. في هذا الاطار لابد من تامل بعض المسائل:

فيما يتعلق بتدابير التكيف من خلال زيادة كفاءة استخدام الموارد كالارض والمياه و البذور دون مزيد من العواقب البيئية الضارة ،فان التدابير المستخدمة حالياً من قبل كل من الفلاحين ودوائر الزراعة في المدن في القطاع الزراعي، طبعا التكيف هنا يشمل تدابير للتكيف مع التغير المناخي ولاعادة بناء القطاع الزراعي على حد سواء في المناطق اتي دمرتها الحرب مع داعش وتلك المدن الجنوبية المهددة بالجفاف لانخفاض مناسيب مياه دجلة والفرات. كإنت تتمثل الاستجابة لمشاكل الموارد من قبل المزارعين ورعاة الماشية في السعي وراء اراضي جديدة. لكن حاليا في ظل نظم الملكية المقيدة لا يبحث المزارعون ببساطة عن مصادر جديدة للأراضي والمياه لانهم ببساطة مقيدين بقوانين الملكية العقارية والتخطيط الحضري للمدن. من المهم التنويه هنا انه بينما لاتتعدى الاراضي الصالحة للزراعة 11.5مليون هكتار اي مايعادل (26% )من المساحة الكلية للبلد، فان الاراضي المزروعة فلا تتجاوز 5.5 ملايين هكتار.[1]

اما فيما يتعلق بقدرة نظام يقوم على اساس خفض المدخلات الخارجية كالبذور المستوردة ولاسمدة والمبيدات الكيمياويةوتوسيع الزراعة العضوية لإطعام سكان العراق في ظل التحديات الحالية التي تثقل كاهل البلد ، فان ذلك يشمل البحث عن مدخلات خارجية جديدة لزيادة الانتاج الزراعي كالتكنولوجيا الزراعية لمعالجة الجفاف وتجاوزمعوقات تدابير الري التقليدية، وكذلك استخدم الأسمدة غير العضوية لزيادة الإنتاج مع انخفاض خصوبة التربة. لكن من الممكن ان توصف مساهمة التقنية الزراعية في زيادة الانتاج الزراعي وتعزيز الامن الغذائي بانهاا محدودة رغم الامكانيات الضخمة التي رصدتها الحكومة للقطاع الزراعي ولعقود عديدة، هذاالامر يؤكد الحاجة الماسة لدراسات علمية منهجية تديرها مراكز ابحاث زراعية متخصصة ولكل منطقة حسب ظروفها البيئية والاجتماعية .

بالمقابل قطاع الصناعات الزراعية العراقي يمكن وصفه بالناشى في ضوء المعايير الدولية. إن استخدام الاراضي الزراعية لسنوات طويلة في العديد من المناطق تجعل الحفاظ على خصوبة التربة أو إعادة تأهيلها يعتمد بشكل حاسم على مصادر المدخلات الخارجية لأصحاب الاراضي الزراعية ، هذا ينطبق على الأسمدة العضوية وغير العضوية. لذلك السياسة الزراعية الحكومية تميل الى تشجيع استخدام المدخلات الخارجية الأسمدة غير العضوية والري بالتنقيط. الا ان ذلك يتم في غياب تحليل حقيقي للتكلفة والاستدامة. في بعض المناطق ، يفتقر العراق فعليا إلى دراسات حول

[1] FAO. 2021. Agricultural value chain study in Iraq – Dates, grapes, tomatoes and wheat. Bagdad. Last accessed 9.11.2023.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

خيارات سياسته الزراعية. خاصة مع عدم وجود معلومات مقارنة كافية عن التكلفة والفوائد ، بما في ذلك الاستدامة ، في تحديد ايهما اكثر استدامة زراعة تعتمد على مدخلات خارجية عالية التكلفة مقابل زراعة عضوية.

للتحول الى النموالمستدام والأمن الغذائي في العراق تحتاج الزراعة إلى تبني سيسات اصلاحية شاملة والتغيرفي القطاع في كل من النظم الايكولوجية البيئية والاقتصاد الاجتماعي. بالطبع البلد يحتاج الى برنامج تكيف وطني شامل والذى يعزى غيابه بشكل اساسي الى نقص الكفاءات والمعلومات واحتياجات التمويل الكبيرة للتكيف. مع تفاقم خطر الجفاف هنالك حاجة الى تشكيل إدارة شاملة لمسائل تغير المناخ في العراق حيث تعمل لجنة وطنية معنية بتغير المناخ على توحيد السياسات وبتعاون من قبل الجهات المعنية من وزارات ومراكز ابحاث وإدارات محلية ومجتمع مدني ونقابات الفلاحيين.

## ثانيا: الزراعة المستدامة منخفضة المدخلات**Low-External Input Sustainable Agriculture**

يسهم استخدام الاسمدة الكيميائية لرفع إنتاجية المحاصيل الزراعية والتعويض عن تردي التربة والمياه وتدهور الموارد البيولوجية فيها، الاانه يؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومشاكل زراعية وبيئية وصحية أخرى. لذا بدا الاهتمام بالزراعة المستدامة منخفضة المدخلات حتى في البلدان الصناعية المتطورة [1]والتي تعتمد نظم الزراعة الصناعية ( industrial agriculture).[2] المبادى التي يقوم عليها النظام الزراعي المستدام منخفض المدخلات هي: (1) تكييف النظام الزراعي مع البيئة المحيطة، تحديدا التربة والمياه والمناخ والكائنات الحية الموجودة في التربة (2) تحسين وتطوير استخدام الموارد البيولوجية والكيميائية في النظام البيئي الزراعي.[3]

يتطلب هدف التحول الى "الزراعة المستدامة" الى زيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية زيادة كبيرة دون عواقب اجتماعية وبيئية سلبية. من أجل جعل استخدام التربة والمياه مستدامًا، يجب تثقيف المزارعين لتطوير ممارسات إلادارة الزراعية. الا ان تساؤلات كثيرة تثارحول إمكانية خفض المدخلات الخارجية والتحول للزراعة العضوية. بالنسبة للبلدان التي تبنت

[1] Maria Carmela Annosi ORCID Icon, Francesco Paolo Appio, Federica Brunetta, Federica,sustainability in agribusiness: what is still in the works(Routledge, 2022) 37.

[2] J.J. Kessler and M. Moolhuijzen , 'Low external input sustainable agriculture: expectations and realities' Netherlands Journal of Agricultural Science 42-3 (1994) 181-194.

[3] المصدر اعلاه.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
العدد العشرون : ص.ص 522-545 ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

خطة وطنية شاملة للتحول للاقتصاد الزراعي الاخضر،يشعرعدد كبير من المزارعين بالقلق من أن يؤدي الانتقال إلى الزراعة العضوية المنخفضة المدخلات الخارجية إلى زيادة تكلفة الغذاء.

الخاتمة

يجب أن تكون الزراعة ركنا أساسيا في جهود إعادة اعمار العراق.رغم هيمنة صناعة النفط على اقتصاد العراق، فان الزراعة توفرفرص عمل لثلث السكان ولديها القدرة على دفع النمو في المستقبل. كما يمكن للنمو الزراعي أن يحسن الأمن الغذائي ، ويزيد من الاكتفاء الذاتي ، ويفيد السكان الفقراء في كل من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. لذلك يتعين على الجهود المبذولة لإعادة بناء القطاع الزراعي أن تعالج الاضرار الناجمة عن االحروب وسوء التخطيط على المدى الطويل معا. بعبارة أخرى، ان فهم الأضرار والخسائر الحالية لقطاع الزراعة بالإضافة إلى التحديات الموجودة سابقا يعطينا الفهم اللازم في النهاية لاعادة البناء. لذلك لابد من اعادة النظر لاصلاح السياسات المتعلقة بإمدادات المدخلات والتحسينات التكنولوجية والدعم للقطاع الزراعي لان هذه السياسات لم تحقق اهداف تذكر لعقود طويلة. ان ضعف الخبرات الادارية والفنية داخل الجهات المختصة ادت الى ازمة كبيرة وتدهور الزراعة. بالمقابل نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والانفاق الحربي لم يعد برنامج دعم البذور والشتلات وتزويد الفلاحين بالممكننة والاسمدة من اولوليات الحكومة.ونتيجة لذلك فان فكرة التحول للاقتصاد الاخضر وزراعة الاعمال التي تطرحها هذه الورقة البحثية حاولت استكشاف مدى صلاحية هكذاسياسات للحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي للبلد بالتركيز على تحويل القطاع الزراعي من نموذج زراعة الكفاف (subsistence agriculture))الى الزراعة التجارية( (agribusiness.

في نطاق تخضير الاقتصاد العراقي بالزراعة، يؤكد البحث على اهمية البعد البيئي في التحول للاقتصاد الاخضر كتقليل انبعاث الكاربون واستخدام الموارد الطبيعية بكفاءة وتقليل استخدام المدخلات الخارجية كالأسمدة غير العضوية والمبيدات،فهذه المسائل لا جدال في ضرورة تبنيها. مع ذلك فان تخضير الاقتصاد بالزراعة يتطلب مهارات معرفية وادارية وليست تقنية فقط. لان التحول لا يهدف الى تحقيق قفزة نوعية في كمية الانتاج والتي قد لا يمكن تحملها على الامد البعيد بل الى قفزة في نمط الانتاج والاستهلاك من خلال تحسين ادارة الارض والموراد الطبيعية ورفع مستوى وعي المستهلك باثار اختياراته على توفر الغذاء للأجيال المستقبلية. اما البعد التجاري للاقتصاد الاخضر، فان الجدل الدائر حول كيفية ترجمة الاقتصاد الأخضر إلى قطاع الأغذية والزراعة قد يعطي بعض الحرية للدول النامية لتبني مفهوم يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة لكل بلد من خلال السعي لتحقيق الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر لاسيما في المناطق الريفية.

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
545-522 ص.ص : العدد العشرون ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

لذا الانتقال لزراعة الاعمال مع كل التحديات البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي ناقشها البحث تتطلب انشاء الاطار التشريعي المناسب لهذا الانتقال بخلق التوازن بين حماية البيئة والاحتياجات التنموية للبلد. يجب ان يكون لسياسة التشريعية دورًا حاسمًا ليس فقط في هيكلة وتنظيم قطاع الأعمال الزراعية ،بل لتوجيهه نحو مستقبل أكثر استدامة وعدالة في توزيع الموارد. وان تكون المبادىء التوجيهية الاساسية لتشريعات زراعة الاعمال في نطاق التحول للاقتصاد الاخضر الحد من التدهور البيئي بما في ذلك تدمير النظم الايكولوجية الطبيعية، وضمان العدالة الاجتماعية وضمان مشاركة المجتمعات الريفية في وضع السياسات الزراعية .

**References:**

United Nations. (n.d.). *Goal 2: Zero Hunger - United Nations Sustainable Development*. United Nations. http://www.un.org/sustainabledevelopment/hunger/

لمزيد من التفاصيل عن القانون ، راجع مجلس النواب العراقي
http://parliamentiraq.com/Iraqi_Council_of_Representatives.php?name=articles_ajsdyawqwqdjasdba46s7a98das6

FAO@Rio+20, UNFAO, 'Greening the Economy with Agriculture: Taking Stock of Potential Options and Prospective Challenges' (the greening the Economy with Agriculture Imitative, FAO, 2012) www.uncsd2012.org/.../GEA_concept_note_3March_references_01.pd. last accessed 25 June 2023.

Markus W Gehrin, Legal Transition to the Green Economy, McGill International Journal of Sustainable Development Law and Policy, Volume12, Issue2, 2016. 143.

Environment, U. (n.d.). *Green economy*. UNEP. https://www.unep.org/regions/asia-and-pacific/regional-initiatives/supporting-resource-efficiency/green-economy

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
545-522 العدد العشرون : ص.ص ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

World Development Movement, 'Rio+20 Summit: Whose Green Economy' (World Development Movement 2012) < wdm.org.uk/blog/rio20-whose-green-economy> accessed 5 December 2015, 1, 4.

Pavan sukhdey et al., 'The Economics of Ecosystems and Biodiversity: An Interim Report' (European Communities 2008)1, 9.

Candice Stevens, "Agriculture and Green Growth " ECD Sustainable Development Advisor, International Conference on Sustainable Development ,(2009) p1-5.

Mairead McGuinness, EU Environmental Commissioner, 'The role of farmers as enablers of the green transition and a resilient agricultural sector'(speech at the European Parliament plenary key debate on 'The role of farmers as enablers of the green transition, Strasbourg, 10 May 2023)< https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/SPEECH_23_3013> accessed at 29. 11.2023.

The World Bank Group, Confronting poverty in Iraq: main findings (The International Bank For Construction and Development, World Bank, Washington) 1,23-29.

Adaptation fund, Bbuilding of the Agriculture Sector to Climate Change in Iraq (IRQ/MIE/Agri/2017/1, March 2018 )5.

FAO, Food Security in Iraq: Impact of COVID-19 (August - October 2020) [EN/AR] 21 Apr 2021.

Climate change knowledge portal for development practitioners and policy makers, Iraq: country profile(World Bank Group,2023) <https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq> last accessed 25.11. 2023.

Urban issues: (2023) UN. Available at: https://unhabitat.org/iraq-urban-issues (Accessed: 28 November 2023).

The impact of ISIS on Iraq's Agricultural Sector: Situation Overview( Regional Food Security Analysis Network,2016).

See full text of Colin Powell's speech (2003) The Guardian. Available at: https://www.theguardian.com/world/2003/feb/05/iraq.usa (Accessed: 28 November 2023).

مجلة جامعة الزيتونة الدولية – مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة الزيتونة الدولية
https://journal.ziu-university.net
30/03/2024
545-522 العدد العشرون : ص.ص ISSN: 2958-8537 Issue: N20
Al-Zaytoonah University International Journal for Scientific Publishing

World Bank Group, Country Climate and Development Report (THE World Bank Group, Washington, US 2022)15.

Adaptation fund, building of the agriculture sector to climate change in Iraq(Supra Note 14).

International Committee of the Red Cross (2022) Iraq: Expanding deserts, searing temperatures, and dying land: Climate crises deepen struggle of farmers, International Committee of the Red Cross. Available at: https://www.icrc.org/en/document/iraq-expanding-deserts-searing-temperatures-and-dying-land-climate-crises-deepen-struggle (Accessed: 28 November 2023).

World Bank, the world bank in Iraq https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview

FAO. 2021. Agricultural value chain study in Iraq – Dates, grapes, tomatoes and wheat. Bagdad. Last accessed 9.11.2023.

Maria Carmela Annosi ORCID Icon, Francesco Paolo Appio, Federica Brunetta, Federica, sustainability in agribusiness: what is still in the works(Routledge, 2022) 37.

J.J. Kessler and M. Moolhuijzen , 'Low external input sustainable agriculture: expectations and realities' Netherlands Journal of Agricultural Science 42-3 (1994) 181-194.